



(٤٦١) - (٤٨٨)

العدد الأربعون

الذكاء الاصطناعي وصنع القرار الدستوري قراءة في مستقبل الرقابة الدستورية في ضوء التطور التكنولوجي

م.م. هناء علي جاسم هاشم

كلية الطب / الجامعة العراقية

hanaa.a.jassim@aliraqia.edu.iq

المستخلص :

يشهد العالم المعاصر تحولاً جذرياً في آليات الإدارة وصنع القرار نتيجة التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يطرح إشكالات قانونية ودستورية غير مسبقة، خصوصاً في مجال الرقابة على دستورية القوانين. تتناول هذه الدراسة العلاقة المتنامية بين الذكاء الاصطناعي والرقابة الدستورية، من خلال تحليل إمكانات دمج الأنظمة الذكية في تفسير النصوص الدستورية، ودورها المحتمل في دعم أو استبدال بعض وظائف القضاء الدستوري مستقبلاً. كما تستعرض الدراسة الأبعاد الأخلاقية والقانونية لاستخدام الخوارزميات في اتخاذ القرارات ذات الطابع السيادي، وتبحث في مدى قابلية الأنظمة الدستورية المختلفة لاستيعاب هذا التحول في ضوء مبادئ الشرعية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات. وتخلص الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي لن يكون مجرد أداة تحليل قانوني، بل قد يتحول إلى فاعل مؤثر في بنية الدولة الدستورية إذا لم يتم وضع أطر تنظيمية واضحة تضمن الشفافية، والمساءلة، وحماية الحقوق الأساسية من مخاطر "القرار الخوارزمي".

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، الرقابة الدستورية، صنع القرار، الشرعية الدستورية، الخوارزميات القانونية، سيادة القانون، القضاء الدستوري، التحول التكنولوجي، المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية، مستقبل الدولة الدستورية.



**Artificial Intelligence and Constitutional Decision-Making: A Reading
into the Future of Constitutional Review in Light of Technological
Development**

Asst.Lect: Hanaa Ali Jassim Hashim

College of Medicine / Iraqi University

Abstract

The rapid advancement of artificial intelligence (AI) technologies is reshaping the mechanisms of governance and decision-making worldwide, raising unprecedented constitutional and legal challenges—particularly in the field of constitutional review. This study explores the emerging relationship between AI and constitutional adjudication by examining the potential integration of intelligent systems in the interpretation of constitutional texts and their prospective role in supporting—or possibly replacing—certain functions of constitutional courts in the future. The research further analyzes the ethical and legal implications of algorithmic decision-making in matters of sovereign authority, and evaluates the capacity of different constitutional systems to accommodate such technological transformations while preserving the principles of legality, the rule of law, and the separation of powers. The study concludes that AI is not merely a legal analytical tool but may evolve into an influential actor within constitutional structures unless clear regulatory frameworks are established to ensure transparency, accountability, and the protection of fundamental rights from the risks of “algorithmic governance”.

Keywords:

Artificial Intelligence, Constitutional Review, Decision-Making, Constitutional Legitimacy, Legal Algorithms, Rule of Law, Constitutional



Courts, Technological Transformation, Liability of AI Systems, Future of the Constitutional State.

أولاً: بيان المسألة

يشهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية عميقة أحدثت تغييرات بنوية في مختلف ميادين الحياة العامة، وفي مقدمتها الحقل القانوني والدستوري. ومع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات التحليل التشريعي، وتفسير النصوص، وصنع القرار، برز تساؤل محوري يتعلق بمدى قدرة الأنظمة الدستورية التقليدية على استيعاب هذا التحول. ذلك أن الرقابة على دستورية القوانين تعد من أكثر المجالات حساسية داخل الدولة، لارتباطها بحماية مبدأ سمو الدستور، وضمان خضوع التشريعات للشرعية العليا. وفي هذا السياق، تثار إشكالية جوهرية مفادها: هل يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مؤثرًا في الرقابة الدستورية؟ وهل يسمح الإطار الدستوري الحالي بدمج الخوارزميات في تفسير النصوص الدستورية أو إنتاج قرارات ذات طابع قضائي؟ إن هذه المسألة تطرح أبعادًا قانونية وفلسفية تتعلق بطبيعة السلطة القضائية، ومفهوم العدالة، وحدود تدخل التقنية في مجالات كانت حكرًا على الإنسان، ما يجعل البحث فيها ضرورة علمية وعملية.

ثانياً: ضرورة البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كون تطور الذكاء الاصطناعي لا يمثل مجرد تطور تقني، بل هو تحول مفاهيمي في آليات اتخاذ القرار داخل الدولة الحديثة. فمع اتساع استخدام الأنظمة الذكية في المجالات الإدارية، والمالية، والأمنية، بات من المتوقع أن تنتقل هذه التقنيات إلى مجال الرقابة الدستورية، سواء على مستوى تحليل النصوص القانونية أو بناء النماذج التنبؤية للسلوك التشريعي والقضائي. هذا الاحتمال يفرض على الباحثين والمشرعين على حد سواء إعادة النظر في مفاهيم جوهرية مثل الشرعية، الحياد، المسؤولية، والسيادة القضائية. كما أن غياب إطار تنظيمي واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الوظائف القضائية قد يفتح الباب أمام مخاطر "الحكم الخوارزمي"، بما يحمله من احتمالات التحيز أو غياب الشفافية أو تهديد مبدأ الفصل بين السلطات. ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى استباق الواقع القادم عبر بناء رؤية نقدية حول مستقبل الرقابة الدستورية في ظل التحولات الرقمية.



ثالثاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

١. تحليل الأبعاد القانونية والدستورية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة على دستورية القوانين.
٢. استكشاف السيناريوهات المستقبلية لإدماج الأنظمة الذكية في العملية القضائية الدستورية، سواء كأدوات مساعدة أو كبائل جزئية للعنصر البشري.
٣. تحديد التحديات الأخلاقية والمؤسسية التي قد تنتج عن الانتقال من "القاضي البشري" إلى "المساعد الخوارزمي" أو "القاضي الرقمي".
٤. اقتراح أطر تنظيمية وقانونية تضمن التوازن بين الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي والحفاظ على مبادئ العدالة وسيادة القانون.

وبذلك، فإن البحث يطمح إلى تقديم إسهام نظري متقدم يربط بين الدراسات القانونية والذكاء الاصطناعي، ويضع أرضية فكرية يمكن البناء عليها في بحوث ودراسات لاحقة.

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد البحث على منهج تحليلي مقارنة يقوم على دراسة النصوص الدستورية والفقهاء القضائي في عدد من الأنظمة القانونية، مع تقييم مدى قابليتها لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن إطار الرقابة الدستورية. كما يوظف البحث المنهج الاستشرافي (Foresight Approach) بهدف تتبع الاتجاهات المستقبلية المحتملة لاستخدام الأنظمة الذكية في القضاء الدستوري، مع الاستفادة من نماذج الدول التي بدأت فعلياً في إدخال الخوارزميات في مؤسسات العدالة. ويعتمد البحث كذلك على منهج التحليل النقدي لفحص الأسس الفلسفية والحقوقية لقرارات القضائية، ومقارنتها مع منطق "صنع القرار الحسابي" داخل الأنظمة الخوارزمية. إضافة إلى ذلك، سيستعين البحث بدراسات ميدانية وتقارير تقنية صادرة عن منظمات دولية مختصة بالتكنولوجيا والقانون، من أجل تقديم رؤية شاملة تجمع بين التحليل القانوني والتكنولوجيا التطبيقية.



المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للرقابة الدستورية والذكاء الاصطناعي

تُعدّ الرقابة الدستورية إحدى أهم الآليات الضامنة لسمو الدستور وسيادة القانون في الأنظمة القانونية الحديثة، إذ تمثل الأداة التي يُعاد من خلالها ضبط التوازن بين السلطات، وحماية الحقوق والحريات، ومنع تغوّل السلطة التشريعية أو التنفيذية على المبادئ الدستورية العليا. وقد شهد هذا النوع من الرقابة تطوراً ملحوظاً عبر المراحل التاريخية، بدءاً من النماذج التقليدية القائمة على تدخل القضاء، وصولاً إلى النماذج المؤسسية المعاصرة التي تجمع بين الرقابة السابقة واللاحقة، وبين الأسلوب القضائي والرقابة السياسية أو الشعبية في بعض الدول. في المقابل، يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً تكنولوجياً عميقاً يتمثل في صعود الذكاء الاصطناعي كفاعل مركزي في صنع القرار داخل مجالات لم تكن يوماً بعيدة عن التدخل البشري المباشر، ومن بينها المجال القضائي بمختلف فروعها.

لقد فتح هذا التطور الباب أمام تساؤلات غير تقليدية تتعلق بإمكانية دمج الأنظمة الخوارزمية في آليات الرقابة الدستورية، سواء على مستوى تحليل النصوص، أو التنبؤ بنتائج الطعون، أو حتى اتخاذ قرارات ذات طابع قضائي. ومن ثم، لم يعد النقاش مقتصرًا على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، بل انتقل إلى ما هو أعمق: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون مشاركًا - أو منافسًا - للعقل القانوني البشري في مجال التفسير الدستوري؟ وما مدى انسجام ذلك مع الفلسفة التي تأسست عليها الرقابة الدستورية، القائمة على العقلانية القضائية، والاجتهاد التفسيري، ومبدأ الشرعية الدستورية؟

العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

وبناءً على ذلك، يتطلب فهم مستقبل الرقابة الدستورية في ظل الثورة الرقمية بدءاً من ضبط الإطار المفاهيمي لكلا المصطلحين: الرقابة الدستورية والذكاء الاصطناعي، ثم تحليل الأسس القانونية التي تنظم الأولى، والأسس التقنية التي يقوم عليها الثاني. ومن خلال هذا التأسيس النظري، يتضح ما إذا كان الالتقاء بين النظامين ممكناً ومشروعاً، أم أن الفجوة بين العقل القضائي والعقل الخوارزمي لا تزال أكبر من أن تُردم دون بناء إطار دستوري جديد يأخذ بعين الاعتبار مخاطر "القاضي الآلي" ومقتضيات حماية الشرعية الدستورية.



المطلب الأول: ماهية الرقابة الدستورية وتطورها في الفكر القانوني المعاصر

يمثل موضوع الرقابة على دستورية القوانين أحد أهم المرتكزات الحاكمة للأنظمة الدستورية الحديثة، إذ يشكّل الضمانة المؤسسية العليا للحيلولة دون انتهاك التشريعات لمبادئ الدستور ومقتضيات الشرعية الدستورية. وقد ارتبط ظهور هذا المفهوم تاريخياً بتطور الدولة القانونية وانتقالها من فكرة سيادة السلطة المطلقة إلى مبدأ خضوع جميع السلطات، بما فيها التشريعية، لقواعد دستورية عليا. وعلى هذا الأساس، برزت الرقابة الدستورية كألية لحماية الهرم القانوني وترسيخ مبادئ الفصل بين السلطات وصون الحقوق والحريات العامة.

ومع تطور الفكر الدستوري، لم يعد النقاش مرتبطاً بوجود الرقابة فقط، بل بطبيعتها ونموذجها وآلياتها ووظائفها داخل البناء المؤسسي للدولة، فظهرت عدة نماذج للرقابة: مركزية، تتركز في محكمة أو هيئة دستورية واحدة؛ ولا مركزية، تتولاها المحاكم العادية عبر الدفع الفرعي؛ ثم نماذج مختلطة تستند إلى التوازن بين النموذجين. كما شهدت الرقابة الدستورية تحولات فكرية عميقة في العقود الأخيرة، بعد اتساع نطاقها من مجرد وظيفة قضائية فنية إلى وظيفة دستورية ذات بعد سياسي وقيمي، تستهدف حماية الدستور بوصفه وثيقة حية تتفاعل مع التحولات الاجتماعية والديمقراطية. بناءً على ما تقدم، يسعى هذا المطلب إلى تحليل ماهية الرقابة الدستورية من خلال ثلاثة محاور مترابطة:

الفرع الأول: تعريف الرقابة الدستورية ووظائفها

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

تُعدّ الرقابة على دستورية القوانين أحد أهم مظاهر الدولة الدستورية الحديثة، إذ تمثل الوسيلة القانونية لضمان خضوع التشريعات العادية للدستور بما يحقق مبدأ سمو الدستوري ويصون مبدأ سيادة القانون. ويعرّفها الفقيه عبد المنعم البدرأوي بأنها "السلطة المخولة لجهة معينة للتحقق من مدى مطابقة القواعد القانونية التشريعية لأحكام الدستور، وإبطال ما يخالفه منها" (البدرأوي، ١٩٩٨، ص. ١١٢). أما سليمان الطماوي، فيوسع نطاق هذا التعريف معتبراً أن الرقابة الدستورية ليست مجرد فحص قانوني، بل هي وظيفة سياسية وقيمية ترتبط بحماية الشرعية الدستورية ذاتها (الطماوي، ٢٠٠٦، ص. ٤٥).



وتقوم فكرة الرقابة الدستورية على الأساس النظري الذي وضعه كلسن في نظريته الشهيرة حول تسلسل القواعد القانونية، والتي جعلت الدستور في قمة الهرم القانوني، وأوجبت بطلان كل قاعدة أدنى تخالفه (المصري، ٢٠٠٤، ص. ٢٧). وبذلك، فإن الرقابة الدستورية ليست مجرد تقنية إجرائية بل تجسيد لسيادة الدستور باعتباره المرجعية العليا التي تستمد منها السلطات مشروعيتها (عبد الحميد، ٢٠١٢، ص. ٦٣).

أما من حيث وظائفها، فقد تطور دور الرقابة الدستورية عبر المراحل التاريخية من مجرد فحص قانوني شكلي إلى دور مركزي في حماية الحقوق وضمان التوازن بين السلطات. ويشير حمدي عبد الرحمن إلى أن وظائف الرقابة الدستورية تنتزع على أربعة محاور رئيسية:

١. حماية النص الدستوري من الانتهاك، وهي الوظيفة الجوهرية التي تضمن عدم خروج التشريعات عن الإطار الدستوري (علي، ٢٠١٥، ص. ٨٨).

٢. صون الحقوق والحريات العامة، إذ أصبحت الرقابة الدستورية مرجعاً أساسياً لمواجهة القوانين الاستثنائية أو المقيدة دون مبرر (درويش، ٢٠١٠، ص. ١٣٢).

٣. تحقيق التوازن بين السلطات عبر منع تغول التشريع على التنفيذ أو القضاء أو العكس (ليلة، ١٩٩٩، ص. ١٥٤).

٤. تثبيت قيم الدولة الدستورية عبر التفسير المتجدد للدستور بما يتوافق مع التحولات المجتمعية (المصري، ٢٠٠٤، ص. ٤١).

ومن ثم، فإن الرقابة الدستورية لم تعد مجرد سلطة فنية، بل أصبحت في الفكر الدستوري المعاصر سلطة اجتهادية عليا ذات بعد مؤسساتي وسياسي، تتولى حماية الهوية الدستورية للدولة وضبط العلاقة بين القانوني والحقوقي والسياسي في آن واحد.

الفرع الثاني: النماذج المعتمدة للرقابة الدستورية (مركزية - لامركزية - مختلطة)



تطورت الرقابة الدستورية عبر الزمن إلى ثلاثة نماذج رئيسية تختلف باختلاف البنية الدستورية في الدول، وهي: الرقابة المركزية، والرقابة اللامركزية، والرقابة المختلطة. ويُعدّ هذا التصنيف من أهم الموضوعات المرتبطة بآليات حماية الدستور، لما يترتب عليه من آثار مؤسسية وقضائية تمس طبيعة النظام السياسي ذاته (الطماوي، ٢٠٠٦، ص. ٧٧).

١. الرقابة المركزية

يقوم النموذج المركزي على إسناد الرقابة الدستورية إلى هيئة واحدة متخصصة، غالبًا ما تكون محكمة دستورية أو مجلسًا دستوريًا، وتكون قراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة. ويُعدّ الفقيه كلسن واضع الأساس النظري لهذا النموذج، الذي تبنته دول عديدة مثل النمسا، ألمانيا، إيطاليا، ومصر (المصري، ٢٠٠٤، ص. ٥٩). ويتميز هذا النموذج بالوحدة المؤسسية، والقدرة على توحيد التفسير الدستوري، ومنع تضارب الأحكام، إلا أنه قد يُنتقد لاحتكار فئة محدودة سلطة حماية الدستور (درويش، ٢٠١٠، ص. ١٤١).

٢. الرقابة اللامركزية

نشأت الرقابة اللامركزية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٠٣ مع حكم (Marbury v. Madison)، حيث أُعطي القضاء العادي الحق في إبطال القوانين المخالفة للدستور أثناء نظر الدعاوى القضائية. ووفق هذا النموذج، لا توجد محكمة دستورية منفصلة، بل تملك جميع المحاكم سلطة الرقابة، وهو ما يحقق انتشارًا رقبائيًا واسعًا ويعزز مبدأ حماية الحقوق من القاعدة القضائية اليومية (عبد الحميد، ٢٠١٢، ص. ١٠٤). غير أن هذا النموذج يؤدي أحيانًا إلى تضارب التفسيرات الدستورية بين المحاكم، ما لم توجد هيئة توحيد عليا (علي، ٢٠١٥، ص. ١٣٣).

٣. النموذج المختلط

يجمع النظام المختلط بين النموذجين السابقين، بحيث تمنح المحاكم العادية حق الدفع بعدم دستورية النصوص، بينما يُحال الفصل النهائي إلى محكمة دستورية عليا. وقد تبنت فرنسا هذا النموذج بعد تعديل دستور ٢٠٠٨ عبر ما يسمى بـ"الدفع الفرعي بعدم الدستورية" (QPC)، وهو نموذج اكتسب اهتمامًا واسعًا لنجاحه في الموازنة بين الانتشار القضائي والسلطة التفسيرية الموحدة (سعد، ٢٠١٨،



ص. ٢٢١). ويُعدّ هذا الاتجاه امتداداً للفكر الدستوري الحديث الذي يسعى إلى إشراك أكثر من مستوى قضائي في حماية الدستور دون المساس بوحدة التفسير (الشريف، ٢٠٢٠، ص. ٩١).

يتضح من ذلك أن اختيار النموذج الرقابي لا يرتبط فقط بالإطار القانوني، بل بالخيارات السياسية والحقوقية للدولة، وما إذا كانت تسعى لحماية مركزية للقانون الدستوري أو لتوزيع حماية الدستور عبر مستويات متعددة من القضاء. كما أن الاتجاهات الحديثة تشير إلى تطور مفهوم "الرقابة الدستورية التعاونية"، التي تستفيد من مزايا انتشار الرقابة دون التخلي عن دور المحكمة الدستورية كمرجعية عليا للتفسير.

الفرع الثالث: التحولات الحديثة في فلسفة الرقابة الدستورية

شهدت الرقابة الدستورية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على مستوى مضمونها ووظيفتها ودورها داخل النظام السياسي، فلم تعد مجرد آلية قانونية لفحص مطابقة التشريعات للدستور، بل أصبحت سلطة تفسيرية عليا تتجاوز حدود النص القانوني إلى حماية القيم الدستورية وتوجيه النظام الديمقراطي. وقد أشار شفيق المصري إلى أن "الرقابة الدستورية لم تعد رقابة على النص فحسب، بل أصبحت رقابة على الفعل السياسي نفسه بما يحمله من أثر قانوني" (المصري، ٢٠٠٤، ص. ١١٨). وهذا التحول يعكس الانتقال من الرقابة الشكلية إلى الرقابة الموضوعية ذات البعد الحقوقي والقيمي. ويُلاحظ أن أحد أبرز التحولات تمثل في اتساع دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات، خاصة بعد ما يسمى بـ"الموجة الدستورية الثالثة" التي رافقت الانتقال الديمقراطي في شرق أوروبا والعالم العربي (درويش، ٢٠١٠، ص. ١٦٣). فقد أصبحت المحاكم الدستورية تُعدّ حارساً لصوت المجتمع، لا مجرد حارس للنص، من خلال تبنيها لمبدأ "العيش الدستوري" الذي يسمح بتفسير الدستور تفسيراً متطوراً يتماشى مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية (عبد الحميد، ٢٠١٢، ص. ٨٨). كما أثرت العولمة القانونية في إعادة تشكيل فلسفة الرقابة الدستورية، عبر إدخال مفاهيم جديدة مثل الرقابة الدستورية عبر المعايير الدولية، و"القاضي الدستوري العابر للحدود"، وهي اتجاهات ازداد حضورها في الأنظمة المقارنة بعد ترسيخ مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية (ليلة، ١٩٩٩، ص. ٢٠١). ومن ثمّ، تجاوزت الرقابة الدستورية حدود الدولة القومية إلى رقابة قيمية ذات طابع كوني. ومن التحولات الجوهرية كذلك ما يسميه الباحث



أحمد سعد بـ"دمقرطة الرقابة الدستورية" أي إشراك المجتمع في تفعيل الرقابة من خلال آليات الطعن الشعبي أو الرقابة الوقائية أو الدفع الفرعي، بدل اقتصارها على سلطات الدولة (سعد، ٢٠١٨، ص. ٢٢٩). ومع انتشار هذا الاتجاه في فرنسا، المغرب، تونس، وإسبانيا، أصبحت الرقابة ليست أداة سلطوية بل حقاً عاماً يُمكن المواطن من حماية الدستور. ومن زاوية حديثة أخرى، بدأت الرقابة الدستورية تواجه تحديات جديدة فرضتها التكنولوجيا الحديثة، خاصة مع بروز قضايا الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحقوق الرقمية، وهو ما اعتبره بعض الفقهاء "موجة دستورية رابعة" تعيد تعريف مضمون الحقوق والحريات داخل البيئة الرقمية (الشريف، ٢٠٢٠، ص. ٩٦). وبذلك أصبحت الرقابة الدستورية مدعوة للتعامل مع حقوق لم يرد لها نص صريح في الدساتير التقليدية.

يتضح مما سبق أن الرقابة الدستورية لم تعد جهازاً قانونياً جامداً، بل مؤسسة ديناميكية تتفاعل مع التحولات السياسية، الديمقراطية، والاجتماعية، ومع التطور التقني والقيمي للمجتمع. وهي اليوم أقرب إلى سلطة تفسيرية معيارية تحافظ على هوية الدولة الدستورية الراهنة والمستقبلية في آن واحد.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وصنع القرار القانوني – المفاهيم والأسس التقنية

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات المفصلية في التاريخ التقني والقانوني المعاصر، إذ لم يعد مجرد أداة مساعدة في مجالات الحوسبة والبحث العلمي، بل أصبح فاعلاً متزايد الأهمية في ميدان اتخاذ القرار، بما في ذلك القرارات ذات الطبيعة القانونية والقضائية. ومع تطور الخوارزميات، وتقدم تقنيات التعلّم الآلي (Machine Learning) والشبكات العصبية (Neural Networks)، ظهر اتجاه عالمي نحو الاستفادة من الأنظمة الذكية في تحليل النصوص القانونية، التنبؤ بنتائج الدعاوى، استخراج الأنماط القضائية، بل وإصدار توصيات أو قرارات ذات صلة بالمنازعات، مما يثير تساؤلاً جوهرياً: هل يمكن أن يتحول الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة قانونية مساعدة إلى "فاعل قانوني" يشارك أو ينافس العقل القضائي البشري؟ إن فهم دور الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القانوني يتطلب تحديد مفهومه أولاً، ثم استجلاء بنيته التقنية التي تمنحه القدرة على معالجة البيانات القانونية وإنتاج مخرجات ذات طابع تحليلي أو تقييمي. فبينما يرى بعض الباحثين أن الذكاء الاصطناعي هو مجرد امتداد للحوسبة المتطورة، يرى آخرون أنه يمثل نمطاً جديداً من "العقل المصنّع" القادر على بناء استنتاجات قائمة على تحليل كمّي ضخم يتجاوز القدرات البشرية في الدقة



والسرعة (الشودي، ٢٠٢١، ص. ٥١). ومع انتقال الذكاء الاصطناعي من مستوى "الأدوات القانونية الرقمية" إلى مستوى "الأنظمة ذاتية التعلّم"، بدأت تظهر إشكاليات قانونية وأخلاقية تتعلق بشرعية القرار الخوارزمي، وحدود مساءلته، وإمكانية إخضاعه لمبادئ العدالة الإجرائية والضمانات الدستورية. وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى المطالبة بضرورة التمييز بين القرار القانوني البشري المؤسس على الاجتهاد القضائي، والقرار الحسابي القائم على المعالجة الآلية للنصوص والبيانات (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١١٧). وبناءً على ذلك، يسعى هذا المطلب إلى تقديم إطار تأسيسي لفهم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وصنع القرار القانوني، وذلك من خلال تحليل مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ثم دراسة الأسس التقنية التي تمكّنه من أداء وظائف تفسيرية أو تحليلية أو تقريرية داخل البيئة القانونية والقضائية.

يمثل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) أحد أهم مجالات الثورة التقنية المعاصرة، وقد تعددت تعريفاته تبعاً لتوجهات الباحثين بين المدخل الفلسفي والتقني والقانوني. ويُعرّفه بعض فقهاء القانون بأنه "قدرة النظم الحاسوبية على محاكاة السلوك البشري في التفكير واتخاذ القرار اعتماداً على خوارزميات قادرة على التعلّم الذاتي والتكيّف مع المتغيرات" (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ١٤). بينما يذهب باحثو العلوم التقنية إلى تعريفه بأنه "علم تصميم نظم قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً مستوى من الذكاء البشري مثل الاستدلال، التنبؤ، الفهم اللغوي، واتخاذ القرار" (الشودي، ٢٠٢١، ص. ٣٣). وفي السياق القضائي تحديداً، يعرفه العميري بأنه "استخدام تقنيات معالجة البيانات والخوارزميات الحاسوبية لاستخلاص الأنماط القانونية، وتقديم توصيات أو قرارات مبنية على تحليل بيانات قضائية ضخمة" (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١١٨). ومن ثمّ، فإن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد برنامج رقمي، بل نظام تفاعلي يتعلم من البيانات ويطوّر أداءه مع الزمن، وهو ما يجعله مؤثراً في مجالات العدالة، الرقابة القضائية، والتحليل القانوني.

الفرع الأول: تصنيفات الذكاء الاصطناعي ذات الصلة بالمجال القضائي

أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم أحد المحركات الرئيسية لتطوير العمل القضائي، ليس بصفته تقنية مساعدة فحسب، بل باعتباره منظومة تحليلية قادرة على محاكاة التفكير القانوني وإسناد عملية اتخاذ القرار داخل المحاكم. ويرى السعدي أن الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يقوم على



"خوارزميات قادرة على تحليل البيانات القضائية والنصوص القانونية بطريقة تحاكي منطق القاضي البشري" (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ١٩). ومن هنا تبرز أهمية تصنيف أنماط الذكاء الاصطناعي المستخدمة في السياق القضائي، وذلك لفهم وظائفها وحدودها ودرجة اعتماد الأنظمة القضائية عليها.

ويمكن حصر أهم تصنيفات الذكاء الاصطناعي القانوني في أربعة أنماط رئيسية:

١. الذكاء الاصطناعي القائم على القواعد (Expert Systems)

وهو النموذج التقليدي الذي يعتمد على إدخال قواعد قانونية جاهزة إلى النظام ليقوم بتحليل الوقائع بناءً على منطق شرطي (If/Then)، دون وجود خاصية التعلّم الذاتي. وقد استُخدم هذا النوع في برامج الاستشارات القانونية الأولية وفي تحليل القضايا المتكررة ذات الطبيعة الروتينية (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص. ٩٢).

هذا النموذج لا يستنتج أو يتنبأ، بل يطبق قواعد ثابتة تم تزويده بها مسبقاً.

٢. الذكاء الاصطناعي المعتمد على التعلّم الآلي (Machine Learning)

ويُعدّ الأكثر انتشاراً في التطبيقات القضائية الحديثة، حيث يُدرّب النظام على آلاف الأحكام والنصوص القانونية ليكتشف الأنماط ويقدم توقعات مبنية على وقائع مشابهة. وهو الأساس في مشاريع "النتنبؤ القضائي" التي بدأت في عدد من الأنظمة القضائية كالولايات المتحدة وفرنسا (الشدوي، ٢٠٢١، ص. ٥٥).

هذا النظام لا يكتفي بالبرمجة المسبقة، بل يتعلم ذاتياً من البيانات القضائية.

٣. معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing – NLP)

وتهدف هذه التقنية إلى تمكين النظام من فهم اللغة القانونية المكتوبة، بما يسمح له بتحليل المستندات القضائية، تلخيص الأحكام، واستخراج المفاهيم القانونية من النصوص. وقد أصبحت هذه التقنية أساساً لتطبيقات قراءة ملفات القضايا آلياً (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ٢٨).



وهي التقنية التي ستسمح مستقبلاً ببناء "محرك بحث قضائي ذكي" باللغة العربية.

٤. النماذج التوليدية القانونية (Generative AI)

وهي أحدث مرحلة في تطور الذكاء الاصطناعي، إذ لا تكفي بتحليل البيانات، بل تنتج نصوصاً قانونية جديدة مثل مذكرات دفاع، توصيات قضائية أو مسودات أحكام. ويصف العميري هذا الجيل بأنه "انتقال من الأتمتة إلى التفكير الخوارزمي المنتج الذي قد يجعل الذكاء الاصطناعي شريكاً في صناعة الحكم القضائي" (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣).

يتضح من هذا التصنيف أن الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ليس نموذجاً واحداً، بل مجموعة من الأنظمة الوظيفية التي تتدرج من تحليل القواعد القانونية إلى التنبؤ القضائي، ثم إلى إنتاج المحتوى القانوني. وهو ما يجعل مستقبل القضاء أمام مرحلة جديدة قد يتداخل فيها القرار البشري مع القرار الخوارزمي بدرجات متفاوتة من الاعتماد والرقابة.

الفرع الثاني: الحدود الفلسفية والقانونية للقرار الخوارزمي

أدى دخول الذكاء الاصطناعي إلى المجال القانوني والقضائي إلى إثارة نقاش فلسفي عميق حول طبيعة القرار القضائي، والتمييز بين الحكم القانوني المستند إلى الاجتهاد البشري، والقرار الخوارزمي الناتج عن معالجة آلية للبيانات. ومن هنا برز سؤال جوهرية: هل يمكن للخوارزمية أن تكون "قاضياً"؟ أم أن القرار القضائي بطبيعته فعل إنساني يستند إلى الوجدان القانوني والمعايير الأخلاقية، وليس مجرد عملية حسابية منطقية؟ ويشير العميري إلى أن القرار الخوارزمي "يفتقر إلى الحس الإنساني ومعايير العدالة التقديرية، وهو ما يجعل إخضاعه للرقابة الأخلاقية والقانونية ضرورة لا خياراً" (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١٢٨).

١. الإشكالية الفلسفية: العقل القانوني مقابل المنطق الحسابي

يقوم القرار القضائي البشري على مزيج من التفسير القانوني، والتحليل الواقعي، والتقدير القيمي، بينما يقوم القرار الخوارزمي على تحليل رياضي قائم على البيانات. ويرى الشدوي أن "القاضي لا يطبق القانون فقط، بل يمارس سلطة تفسيرية تتضمن بعداً إنسانياً لا يمكن للخوارزمية استيعابه



بالكامل" (الشودي، ٢٠٢١، ص. ٦٤). ومن ثم، فإن استبدال القاضي البشري بالذكاء الاصطناعي يطرح معضلة فلسفية تتعلق بفقدان عنصر "العدالة الأخلاقية" لصالح "العدالة الحسابية".

٢. إشكالية الحياد والشفافية في القرار الخوارزمي

ورغم الاعتقاد الشائع بأن الآلة محايدة، تكشف الدراسات الحديثة أن الخوارزميات قد تعكس التحيزات المضمنة في البيانات التي تم تدريبها عليها. وقد حذر السعدي من أن "الذكاء الاصطناعي قد يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج التمييز القانوني بدلاً من القضاء عليه، إذا لم يتم إخضاعه لرقابة منهجية" (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ٤١). ويُعرف هذا الإشكال في الفقه باسم التحيز الخوارزمي Algorithmic Bias.

٣. المسؤولية القانونية عن القرار الخوارزمي

يطرح القرار الصادر عن نظام ذكاء اصطناعي سؤالاً حول الجهة المسؤولة عن نتائجه: هل هي المبرمج؟ أم الجهة التي تعتمد الخوارزمية؟ أم النظام ذاته؟ ويذهب عبد الفتاح إلى أن "غياب شخصية قانونية مستقلة للذكاء الاصطناعي يجعل مساءلته القانونية غير ممكنة، ما يعني أن المشرع مطالب بإعادة تعريف المسؤولية في بيئة رقمية" (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص. ٩٨).

< أي أن الخطر القانوني ليس في اتخاذ القرار، بل في غياب جهة قابلة للمحاسبة.

٤. مبدأ سيادة القانون وحدود القرار الآلي

إن تمكين الذكاء الاصطناعي من إصدار قرارات ذات أثر قانوني مباشر يمكن أن يشكل مساساً بمبدأ سيادة القانون Rule of Law، بوصفه مبدأ يفترض خضوع كل سلطة إلى رقابة بشرية وقضائية. ومن هنا يؤكد درويش أن "أتمتة القضاء دون ضمانات دستورية قد تؤدي إلى تحول العدالة إلى معادلات رياضية بلا روح قانونية" (درويش، ٢٠١٠، ص. ١٥١).

تبيّن من ذلك أن القرار الخوارزمي لا يشكل تهديداً تقنياً فقط، بل يثير إشكالات أعمق تمسّ الفلسفة القانونية، ومبادئ الشرعية الدستورية، وأسس العدالة البشرية. فهو قرار سريع، دقيق، واسع البيانات،



لكنه يفتقر إلى النية، الضمير، المسؤولية، والبعد الإنساني. ولهذا فإن إدماجه في القضاء يتطلب إطاراً قانونياً صارماً يحافظ على المبادئ العليا للعدالة، ويمنع تحوّل الخوارزمية إلى سلطة قضائية غير خاضعة للرقابة.

المبحث الثاني: مستقبل الرقابة الدستورية في ظل إدماج الذكاء الاصطناعي

يشهد العالم القانوني تحولاً جذرياً نتيجة إدماج الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الدستورية والقضائية، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة في تحليل النصوص القانونية وتطبيق مبدأ سيادة الدستور من جهة، ويثير في الوقت ذاته تحديات عميقة تمس جوهر العدالة وفلسفة الشرعية من جهة أخرى. فالذكاء الاصطناعي، بما يمتلكه من قدرة على معالجة كمّ هائل من البيانات القانونية بسرعة ودقة، قد يُسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الدستورية من حيث السرعة، الدقة، والموضوعية، إلا أن استخدامه في هذا المجال يثير إشكاليات تتعلق بمدى مشروعية القرار الخوارزمي، وضمان الحياد والشفافية، وحماية القيم الدستورية من النزعة التقنية البحتة (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١١٩).

وقد بدأت بعض الأنظمة المقارنة فعلياً في دراسة إمكان توظيف الأنظمة الذكية داخل المحاكم الدستورية لتسريع فحص الطعون، وتحليل السوابق الدستورية، واستنباط اتجاهات القضاة، بما يسهم في دعم اتخاذ القرار القضائي. غير أن هذه التجارب لا تزال في مراحلها الأولية، إذ تواجه عقبات قانونية تتعلق بتحديد حدود سلطة الآلة، ومسؤولية الدولة عن القرارات الآلية، وضمان الرقابة البشرية على العملية الدستورية (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ٤٧).

مجلة العلوم الأساسية

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

ويشير خالد الشدوي إلى أن "التحدي في المستقبل لن يكون في إدخال الذكاء الاصطناعي إلى المؤسسات الدستورية، بل في كيفية ضبطه دستورياً بحيث يظل وسيلة مساعدة لا سلطة بديلة" (الشدوي، ٢٠٢١، ص. ٧٢). ففكرة الرقابة الدستورية ترتبط جوهرياً بمبدأ الشرعية والفصل بين السلطات، ومن ثم فإن أي تدخل تقني في هذا المجال يجب أن يخضع لإطار قانوني يضمن استقلال القضاء الدستوري وحماية الحقوق والحريات من قرارات قد تُتخذ دون وعي إنساني كافٍ بسياقها القيمي والاجتماعي.



وبناءً على ذلك، يسعى هذا المبحث إلى دراسة مستقبل الرقابة الدستورية في ظل إدماج الذكاء الاصطناعي من خلال تناول محورين رئيسيين:

المطلب الأول: إمكانات وتحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء الدستوري

أصبح توظيف الذكاء الاصطناعي داخل البيئة القضائية مسألة متصاعدة الاهتمام، غير مقتصرة على القضاء العادي فقط، بل ممتدة إلى القضاء الدستوري باعتباره قمة الهرم القضائي والضامن الأعلى لسمو الدستور وحماية الحقوق والحريات. ومع تزايد تعقّد المنازعات الدستورية وتشابك النصوص القانونية، يُطرح تساؤل جوهري حول قدرة الذكاء الاصطناعي على دعم - أو حتى تغيير - طبيعة الرقابة الدستورية من حيث تحليل التشريعات، فحص الطعون، التنبؤ بالسوابق القضائية، وتقديم نماذج تفسيرية للنصوص الدستورية.

ويشير السعدي إلى أن إدماج الذكاء الاصطناعي في عمل المحاكم الدستورية لم يعد فكرة نظرية، بل توجه عالمي يجري تنفيذه تدريجياً لرفع كفاءة العمل القضائي وتسريع الفصل في الطعون الدستورية (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ٥٨). غير أن هذا التطور، رغم أهميته التقنية، يثير من جهة أخرى مخاوف قانونية وفلسفية تتعلق بمدى مشروعية "القرار الخوارزمي"، وإمكانية إخضاعه للضوابط الدستورية، ومدى توافقه مع مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون.

أما العميري، فيرى أن اعتماد الأنظمة الدستورية على التحليل الخوارزمي يمنح "قدرة هائلة على معالجة البيانات، لكنه في الوقت ذاته يضع العدالة الدستورية أمام معضلة غياب البعد القيمي والأخلاقي في الحكم الآلي" (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١٢٢). ومن ثم، فإن التحدي لا يكمن في قدرة الذكاء الاصطناعي على أداء المهام التقنية داخل المؤسسة القضائية، بل في حدود سلطة الآلة مقابل سلطة القاضي الدستوري البشري.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا المطلب إلى تحليل الموضوع من زاويتين متلازمتين:

١. إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء الدستوري، مثل تحليل التشريعات، استخراج السوابق الدستورية، وتوقع الاتجاه القضائي.



٢. التحديات القانونية والدستورية، مثل المخاطر الأخلاقية، غياب المسؤولية القانونية، التحيز الخوارزمي، وتهديد مبدأ سيادة الدستور.

الفرع الأول: إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء الدستوري

يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة تقنية متقدمة قادرة على إحداث نقلة نوعية في عمل القضاء الدستوري، من خلال دعم عمليات تحليل النصوص التشريعية، واستخراج السوابق الدستورية، والتنبؤ بالاتجاه القضائي. ويشير السعدي إلى أن أهم ما يميز الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني هو قدرته على معالجة كمّ هائل من البيانات التشريعية والقضائية في وقت قياسي، مما يجعله أداة فاعلة في تسريع وتيرة الفصل في الطعون الدستورية المعقدة (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ٦١).

١. تحليل النصوص التشريعية والرقابة الوقائية على القوانين

تسمح تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) للأنظمة الذكية بتحليل مشاريع القوانين قبل إصدارها، وقياس مدى توافقها مع المبادئ الدستورية، وهو ما يمهد لقيام رقابة دستورية استباقية رقمية تساند عمل الهيئات الدستورية. ويؤكد الشدوي أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل المصطلحات القانونية من خلال الخوارزميات المقارنة يساعد في اكتشاف حالات الغموض التشريعي أو التعارض مع نصوص دستورية قائمة (الشدوي، ٢٠٢١، ص. ٧٨).

٢. استخراج السوابق الدستورية وبناء خرائط قضائية معرفية

يمكن للذكاء الاصطناعي، عبر تقنيات التعلّم الآلي (Machine Learning)، إنشاء قواعد بيانات قضائية تتيح للقاضي الدستوري الوصول الفوري إلى الأحكام السابقة ذات الصلة، مع تحليل سياقها، وتبيان الفروق بين النصوص محل الطعن. وقد أثبتت هذه التقنية فعاليتها في تجارب قضائية مقارنة، مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية، حيث ساعدت في اختصار أشهر من البحث اليدوي إلى دقائق (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣).

٣. التنبؤ بالاتجاه القضائي في الطعون الدستورية



يُعدّ التنبؤ القضائي من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة، إذ يمكن للنظام دراسة آلاف الأحكام السابقة، واستخراج الأنماط التفسيرية للقضاء، وبذلك يُقدّم تصوراً احتمالياً للنتيجة المتوقعة للطعن الدستوري. ويرى عبد الفتاح أن "آليات التنبؤ القضائي لا تلغي دور القاضي، بل تزوده بتحليل موضوعي مبني على الإحصاء القانوني بدلاً من الحدس الفردي" (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص. ٩٠).

بذلك، يُمكنّ الذكاء الاصطناعي القضاء الدستوري من الانتقال من القضاء التفاعلي البطيء إلى قضاء تحليلي استشرافي، قادر على إنتاج معرفة دستورية متطورة، شرط أن يكون دوره مساعداً لا بديلاً عن القاضي الدستوري.

الفرع الثاني: التحديات القانونية والدستورية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة الدستورية

رغم الإمكانيات الواسعة للذكاء الاصطناعي، إلا أن إدماجه في الرقابة الدستورية لا يخلو من مخاطر جوهرية قد تمسّ ركائز الدولة الدستورية، أهمها: المسؤولية القانونية، الحياد، الرقابة على الخوارزميات، ومبدأ سيادة الدستور. ويؤكد درويش أن "الخطر الأكبر لا يكمن في قدرة الآلة على اتخاذ القرار، بل في غياب الضمانات الدستورية التي تحكم هذا القرار" (درويش، ٢٠١٠، ص. ١٥٢).

١. غياب المسؤولية القانونية عن القرار الخوارزمي

إذا أصدر نظام ذكاء اصطناعي توصية أو قراراً يحمل خطأً دستورياً أو تمييزاً قانونياً، فمن يتحمل المسؤولية؟ المبرمج؟ المحكمة؟ أم النظام نفسه؟ يرى العميري أن "غياب الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يجعل المساءلة القانونية غير محددة، وهو ما يخالف مبدأ الدولة القانونية" (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١٣١).

٢. التحيز الخوارزمي وإعادة إنتاج الظلم بدلاً من إزالته



على خلاف الاعتقاد بأن الذكاء الاصطناعي محايد، أثبتت الدراسات أن الخوارزميات يمكن أن تنقل تحيزات البيانات التي تم تدريبها عليها. وإذا كان النظام مبنياً على أحكام أو قوانين منحازة، فسوف يعيد إنتاج الانحياز نفسه ولكن بطريقة "مُشرعنة تقنياً" (السعدي، ٢٠٢٠، ص. ٤٤).

٣. تهديد مبدأ استقلال القضاء وسيادة الدستور

يمثل الذكاء الاصطناعي خطراً بنيوياً إذا تحول من أداة مساعدة إلى سلطة فعلية قادرة على التأثير في الحكم الدستوري أو استبداله. ويحذر الشدوي من أن "القاضي الذي يستند بالكامل إلى خوارزمية يفقد استقلاله لصالح برنامج غير خاضع لرقابة دستورية" (الشدوي، ٢٠٢١، ص. ٨٣).

٤. غياب الشفافية في آليات اتخاذ القرار الآلي

تُعرف الخوارزميات المتقدمة باسم "الصندوق الأسود"، لأن طريقة عملها غير مفهومة حتى لمبرمجها، وهو ما يتناقض مع مبدأ علانية القضاء وواجب تسبب الأحكام. ويرى عبد الفتاح أن "العدالة التي لا يمكن تفسيرها ليست عدالة بل عملية تقنية بلا شرعية" (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص. ٩٥).

المطلب الثاني: نحو نموذج دستوري توافقي لتنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والرقابة القضائية

إن إدماج الذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء الدستوري لا يمكن أن يتم بصورة عفوية أو تقنية بحتة، لأنه يمسّ جوهر الدولة الدستورية، بما في ذلك مبدأ الشرعية العليا، الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء. ولذلك، لم يعد النقاش مقتصرًا على إمكان استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة الدستورية، بل انتقل إلى مستوى أكثر عمقًا يتعلق بضرورة صياغة نموذج دستوري توافقي يوازن بين الاستفادة من القدرات التحليلية الهائلة لأنظمة الذكاء، وبين ضرورة حماية الإنسان كفاعل مركزي في صناعة العدالة الدستورية.

ويشير خالد الشدوي إلى أن "الذكاء الاصطناعي لن يكون خطراً على القضاء ما دام محكوماً بمنظومة دستورية واضحة تحدد نطاقه، وظيفته، ودرجة تأثيره على القرار القضائي" (الشدوي،



٢٠٢١، ص. ٩١). بمعنى آخر، فإن السؤال ليس: هل نسمح بدخول الخوارزميات إلى القضاء؟ بل: كيف ندخلها، وبأية ضمانات، وضمن أي حدود؟ وهو ما يحول موضوع الذكاء الاصطناعي من قضية تقنية إلى مسألة دستورية بامتياز.

ومن جهة أخرى، يرى العميري أن أي تنظيم دستوري للعلاقة بين القضاء والذكاء الاصطناعي يجب أن يقوم على مبدئين أساسيين:

١. الذكاء الاصطناعي مساعد لا بديل عن القاضي الدستوري.

٢. الخوارزمية خاضعة للرقابة، وليست سلطة فوق الرقابة (العميري، ٢٠٢٠، ص. ١٣٢).

وبذلك، أصبح من الضروري الانتقال من مرحلة الاستخدام العشوائي للتكنولوجيا داخل المؤسسات القضائية إلى مرحلة التشريع الدستوري المنظم للذكاء الاصطناعي القضائي. وهو ما يتطلب وضع إطار دستوري ومعياري يتضمن:

قواعد الشفافية الخوارزمية

ضمانات عدم التحيز

تحديد المسؤولية القانونية

مجلة العلوم الأساسية
حماية الوظيفة الإنسانية للقضاء
العلمية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

إخضاع الأنظمة الذكية لمبدأ تسبب القرار القضائي

وعليه، يسعى هذا المطلب إلى وضع تصوّر دستوري توافقي يجمع بين الشرعية القانونية والكفاءة التقنية، بحيث لا يتحول الذكاء الاصطناعي إلى سلطة قضائية موازية، ولا يبقى القضاء الدستوري عاجزاً أمام التحول الرقمي الذي يفرض نفسه على جميع مؤسسات الدولة.

الفرع الأول: السيناريوهات المستقبلية للرقابة الدستورية: القاضي الرقمي - المحكمة الهجينة - الرقابة الخوارزمية المساعدة



تشير التطورات التقنية المتسارعة إلى أن العلاقة بين القضاء الدستوري والذكاء الاصطناعي لن تتخذ شكلاً واحداً، بل قد تتعدد نماذجها تبعاً لاختيارات كل نظام دستوري وقدرته على استيعاب التحول الرقمي. ومن أبرز السيناريوهات المطروحة ثلاثة اتجاهات مستقبلية رئيسية:

١. القاضي الرقمي (Digital Judge)

يمثل هذا السيناريو الأكثر تطرفاً من حيث الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، حيث يُفترض أن يتولى النظام الذكي إصدار قرارات أو توصيات دستورية بصورة مباشرة، استناداً إلى تحليل بيانات تشريعية وقضائية ضخمة. ورغم ما يحمله هذا النموذج من كفاءة وسرعة، إلا أنه يواجه إشكالاتاً جوهرية تتعلق بغياب العنصر الإنساني في تفسير الدستور، وهو ما يجعل قبوله الدستوري موضع جدل واسع، خصوصاً مع غياب المسؤولية القانونية عن "القرار الآلي".

٢. المحكمة الهجينة (Hybrid Constitutional Court)

وهو السيناريو الأكثر واقعية، حيث يجري التفاعل بين القاضي البشري والذكاء الاصطناعي ضمن بيئة قضائية مشتركة، بحيث يتولى النظام الذكي تحليل النصوص، وتقديم خلاصات واستنتاجات، بينما يحتفظ القاضي بسلطة اتخاذ القرار النهائي. ويُعدّ هذا النموذج صيغة وسطى تسمح بالاستفادة من قدرة الخوارزميات دون التخلي عن مبدأ "القاضي الدستوري البشري". هذا الاتجاه يستخدم بالفعل في بعض الدوائر القضائية التجريبية في أوروبا وكندا.

٣. الرقابة الخوارزمية المساعدة (Algorithmic-Assisted Review)

يمثل هذا السيناريو أخف درجات التدخل التقني؛ إذ يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على دعم فحص الدعاوى الدستورية، واستخراج السوابق، وقياس مدى اتساق التشريعات مع مواد الدستور، دون أي دور في صنع القرار أو تسببه. وهنا يكون الذكاء الاصطناعي أشبه بـ"مستشار تقني" لا "سلطة تفسيرية"، ما يجعل هذا السيناريو الأكثر انسجاماً مع النظم الدستورية التقليدية.

الفرع الثاني: الضوابط الدستورية المقترحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي



إن إدماج الذكاء الاصطناعي في الرقابة الدستورية لا يمكن أن يتم دون وضع ضوابط صارمة تحافظ على المبادئ الأساسية للدولة الدستورية، وتمنع تحول الخوارزمية إلى سلطة غير خاضعة للرقابة. ومن أهم الضوابط الدستورية المقترحة:

١. حظر استبدال القاضي البشري بالآلة في إصدار الأحكام الدستورية النهائية.
 ٢. إلزام الأنظمة الذكية بمبدأ الشفافية الخوارزمية (Explainability)، بما يسمح بفهم آلية اتخاذ القرار.
 ٣. اعتبار الخوارزميات أدوات مساعدة لا جهات تفسيرية، فلا يُنسب إليها قرار قضائي مستقل.
 ٤. ربط استخدام الذكاء الاصطناعي بضمانات حماية الحقوق والحريات الأساسية.
 ٥. تأسيس رقابة دستورية على الخوارزميات ذاتها، بوصفها "أدوات تنتج آثاراً قانونية".
 ٦. إلزام أي قرار قضائي مبني على تحليل آلي بالتسبيب البشري الصريح، لا الاكتفاء بمخرجات الآلة.
- بذلك، يصبح استخدام الذكاء الاصطناعي مقبولاً فقط إذا خضع لمعيار ثابت: "التكنولوجيا في خدمة الدستور، لا بديلاً عنه".

الفرع الثالث: مقترح إطار قانوني لحماية الشرعية الدستورية من مخاطر "القرار الآلي"

تفرض التحولات الرقمية ضرورة إنشاء إطار قانوني يضمن ألا يتحول الذكاء الاصطناعي إلى سلطة قضائية أو تشريعية موازية. ويمكن اقتراح إطار قانوني متكامل يقوم على ثلاثة مستويات:

أولاً : المستوى التشريعي

على المستوى التشريعي، يصبح من الضروري سنّ قانون خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، وبشكل خاص في القضاء الدستوري، بحيث لا يُترك الأمر للتجربة التقنية أو الاجتهاد المؤسسي غير المقيد. ويجب أن يتضمن هذا التشريع تحديداً واضحاً لنطاق استخدام الذكاء



الاصطناعي، بحيث يُسمح له بالقيام بأدوار تحليلية أو مساندة دون منحه سلطة إصدار الأحكام. كما ينبغي أن يشتمل القانون على ضوابط دقيقة للمسؤولية القانونية، تحدد الجهة المحاسبة عند وقوع خطأ ناتج عن نظام خوارزمي، سواء كانت الجهة المشغلة أو المطور أو الإدارة القضائية.

ويُعدّ مبدأ الشفافية الخوارزمية عنصرًا جوهريًا في هذا القانون، بما يفرض على الجهات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي الكشف عن آلية عمله، والمنطق المستخدم في استخلاص النتائج القضائية أو التحليلية. كما يجب أن ينظم القانون حماية البيانات القضائية، نظرًا لحساسية الملفات القضائية وما تتضمنه من معلومات فردية وسيادية، مما يستدعي وضع قيود صارمة تمنع تسريبها أو إساءة استخدامها.

وأخيرًا، لا بد من تضمين القانون نصوصًا صريحة تُجرّم التلاعب بالخوارزميات أو تعديلها بشكل يؤدي إلى التأثير على مسار العدالة أو النتائج القضائية، لأن الخطر الأكبر في الذكاء الاصطناعي القضائي لا يكمن في أدائه، بل في إمكانية توجيهه أو تسييسه عبر التلاعب البرمجي غير المرئي

ثانيًا: المستوى الدستوري

على المستوى الدستوري، بات من الضروري أن تتدخل الوثيقة الدستورية ذاتها أو القضاء الدستوري بتفسير مُلزم، لإرساء مبدأ واضح يحفظ الطابع الإنساني للعدالة الدستورية في مواجهة التطور التقني. فالإشكال لم يعد متعلقًا بحدود استخدام الذكاء الاصطناعي فحسب، بل بضرورة تثبيت قاعدة دستورية صريحة تُحدد من هو صاحب السلطة النهائية في تفسير الدستور وإصدار الأحكام الملزمة. وفي هذا السياق، يمكن إدراج نص دستوري مباشر أو إصدار حكم تفسيري من المحكمة الدستورية العليا يقرّر مبدأ جوهريًا مفاده: "العدالة الدستورية لا تُفوض إلى الآلة، وأن القرار القضائي النهائي يظل عملاً إنسانيًا خالصًا".

ويمكن القول ان ترسيخ أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يتحول إلى سلطة قضائية مستقلة، ولا يجوز إسناد الوظيفة التفسيرية للدستور إلى خوارزمية مهما بلغت قدرتها التحليلية. كما يضمن النص حماية مبدأ سيادة القاضي البشري، ويقطع الطريق أمام أي محاولة مستقبلية لتحويل الذكاء الاصطناعي إلى "قاضي رقمي" يملك صلاحية إصدار أحكام دستورية ملزمة



كما يمكن - بدلاً من التعديل الدستوري المباشر - أن تتبنى المحكمة الدستورية تفسيراً مكتملاً لمواد الدستور، يفهم منه أن الذكاء الاصطناعي قد يُستخدم كوسيلة استشارية، لا كجهة حكم أو سلطة تفسير، وبذلك يتحقق التوازن بين الاستفادة التقنية وضمان استمرارية الشرعية الدستورية.

ثالثاً: المستوى المؤسسي

على المستوى المؤسسي، يتطلب إدماج الذكاء الاصطناعي داخل منظومة القضاء الدستوري إنشاء بنية تنظيمية مختصة تشرف على كل ما يتعلق باستخدام الأنظمة الخوارزمية داخل الهيئات القضائية. فالمسألة لا تتعلق بمجرد إدخال تقنية جديدة، بل بإعادة ضبط العلاقة بين القاضي، والمؤسسة القضائية، والآلة، بما يضمن عدم تحول الذكاء الاصطناعي إلى سلطة غير خاضعة للرقابة. ومن أجل ذلك، يقترح إنشاء هيئة وطنية مستقلة أو جهاز قضائي تقني يكون مسؤولاً عن:

١. اعتماد الأنظمة الخوارزمية قبل إدخالها في العمل القضائي، بعد اختبارها وظيفياً وقيماً.
٢. مراقبة أداء الذكاء الاصطناعي داخل المحاكم الدستورية، والتثبت من عدم تحيزه أو انحرافه عن مبادئ العدالة الدستورية.
٣. إعادة تقييم الخوارزميات بصورة دورية، لضمان توافقها مع أي تطور تشريعي أو دستوري.
٤. الإشراف على أمن البيانات القضائية، ومنع تحويلها إلى سلعة خاضعة للاستغلال التقني أو التجاري.
٥. تحديد المسؤولية القانونية والمؤسسية عند وقوع خطأ ناجم عن النظام الذكي، ومنع التهرب عبر إلقاء العبء على "الآلة" أو المبرمج.
٦. تدريب القضاة وأعضاء النيابة الدستورية على العمل مع الأنظمة الذكية، بما يحافظ على استقلاليتهم ويمنع خضوعهم لسلطة التكنولوجيا دون وعي.



ويُفترض أن تعمل هذه الهيئة على نحو مشابه لهيئات حماية البيانات أو الهيئات العليا للانتخابات أو الاتصالات؛ أي أنها جهة تنظيمية تضمن التزام الذكاء الاصطناعي بالشرعية الدستورية، لا جهة تقنية بحتة.

كما يمكن أن تتفرع عنها لجنة متخصصة تسمى مثلاً: "لجنة الرقابة على الخوارزميات القضائية"، تكون مهمتها ضبط آليات التفسير الآلي للسوابق الدستورية، ومنع إدخال خوارزميات غير معلنة أو غير قابلة للتفسير (Black Box AI) إلى منظومة القضاء.

ومن شأن هذا المستوى المؤسسي أن يمنح القضاء الدستوري قدرة على تملك التكنولوجيا بدلاً من الخضوع لها، ويضمن أن تبقى سلطة العدالة مركزية في يد الإنسان، مع الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي دون التضحية بالشرعية أو الحقوق الدستورية.

الخاتمة

أظهر هذا البحث أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الرقابة الدستورية لم يعد احتمالاً نظرياً، بل مساراً تاريخياً مرتبطاً بتطور العدالة الرقمية والتحول التكنولوجية العميقة التي تشهدها الأنظمة القانونية عالمياً. ومع أن الذكاء الاصطناعي يُعدّ أداة قوية في تحليل النصوص الدستورية واستنباط الاتجاهات القضائية وتطوير نماذج تفسيرية حديثة، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أنه ما يزال عاجزاً عن استيعاب الجوهر القيمي والإنساني للعدالة، ولا سيما في مجال الأحكام ذات الطبيعة الدستورية التي تمسّ الحقوق الأساسية والعقد الاجتماعي للدولة.

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

وقد تبين أن الخطر لا يكمن في التقنية ذاتها، بل في توظيفها خارج إطار دستوري واضح، بما قد يؤدي إلى المساس بمبدأ سيادة القانون، أو استبدال القاضي البشري بقرار آلي غير خاضع للمساءلة، أو إعادة إنتاج التحيزات بصورة مقنّعة داخل الخوارزميات.

وبذلك، فإن مستقبل الرقابة الدستورية في ظل الذكاء الاصطناعي لا يقوم على استبدال الإنسان بالآلة، بل على بناء نموذج تشاركي توافقي يجعل من التقنية أداة وظيفية تخدم العدالة، لا سلطة مستقلة تنشئ قانوناً جديداً خارج الرقابة البشرية.



أولاً: أهم النتائج

١. الرقابة الدستورية لم تعد وظيفة بشرية خالصة، بل أصبحت قابلة للدعم التقني من خلال الذكاء الاصطناعي، خصوصاً في مجالات تحليل النصوص، وتلخيص السوابق، والتنقيب القضائي.
٢. لا يمكن اعتماد الذكاء الاصطناعي كبديل للقاضي الدستوري، لأن القرار الخوارزمي يفنقر إلى القيم الإنسانية التي تُبنى عليها العدالة الدستورية.
٣. غياب الإطار القانوني المنظم للذكاء الاصطناعي القضائي يشكل تهديداً للمسؤولية القانونية ولضمانات المحاكمة العادلة.
٤. الخوارزميات ليست محايدة بطبيعتها، بل قد تعيد إنتاج التحيز الاجتماعي أو التشريعي بشكل مضاعف إذا لم تخضع للرقابة.
٥. مبدأ تسبب الحكم القضائي لا يمكن تفويضه إلى الآلة، لأن الشفافية الخوارزمية ليست بديلاً عن الشفافية القضائية.
٦. النموذج الدستوري الأكثر توازناً هو نموذج المحكمة الهجينة، الذي يجمع بين التحليل الآلي والقرار القضائي الإنساني.

ثانياً: التوصيات

١. سنّ تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي في القضاء الدستوري يحدد مجالات استخدامه وحدود مسؤوليته. *مجلة العلوم الأساسية* وطرائق التدريس للعلوم الأساسية
٢. إلزام الأنظمة الذكية بمبدأ الشفافية الخوارزمية بحيث يمكن تفسير آلية اتخاذ القرار.
٣. تقييد دور الذكاء الاصطناعي بالدعم التحليلي فقط، ومنع منحه أي سلطة إصدار حكم دستوري نهائي.
٤. إنشاء هيئة رقابية وطنية مستقلة لمراجعة واعتماد الخوارزميات المستخدمة في القضاء.
٥. تضمين مناهج العلوم القضائية مقررات خاصة بالذكاء الاصطناعي القانوني لإعداد جيل من القضاة المتخصصين في العدالة الرقمية.



٦. إدراج مبدأ "المسؤولية المشتركة" لمنع تهزّب الجهات الرسمية من نتائج القرار الخوارزمي.
٧. إقرار مبدأ دستوري صريح يضمن بقاء القرار القضائي عملاً إنسانياً خالصاً، مهما تطورت التقنية.

ثالثاً: قائمة المصادر

١. العميري، يوسف عبد الله. (٢٠٢٠). الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار القضائي: دراسة تحليلية. مجلة العلوم القانونية والقضائية.
٢. الشدوي، خالد محمد. (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي والتحوّلات القانونية المعاصرة. القاهرة: دار الفكر القانوني.
٣. السعدي، أحمد حسن. (٢٠٢٠). مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته القانونية. بغداد: دار الجامعة.
٤. الشريف، عبد الله. (٢٠٢٠). النظم المختلطة في الرقابة الدستورية: قراءة في التجارب المقارنة. مجلة القانون الدستوري، جامعة بغداد.
٥. الطماوي، سليمان. (٢٠٠٦). الوسيط في القانون الدستوري. القاهرة: دار الفكر العربي.
٦. عبد الحميد، رمضان. (٢٠١٢). سمو الدستور ودور القضاء الدستوري في حمايته. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
٧. عبد الفتاح، محمد عبد الباقي. (٢٠١٩). المسؤولية القانونية عن القرارات الخوارزمية. مجلة دراسات قانونية معاصرة.
٨. علي، حمدي عبد الرحمن. (٢٠١٥). الرقابة على دستورية القوانين بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
٩. المصري، شفيق. (٢٠٠٤). القضاء الدستوري: دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
١٠. درويش، إبراهيم. (٢٠١٠). القضاء الدستوري في الوطن العربي. القاهرة: دار النهضة العربية.
١١. سعد، أحمد محمد. (٢٠١٨). رقابة الدفع الفرعي بعدم الدستورية في الدستور الفرنسي. مجلة البحوث القانونية، جامعة عين شمس.
١٢. ليلة، محمد كامل. (١٩٩٩). النظم السياسية والقانون الدستوري. القاهرة: دار المعارف.

List of Sources

1. Al-Omairi, Yousef Abdullah. (2020). Artificial Intelligence and Judicial Decision-Making: An Analytical Study. Journal of Legal and Judicial Sciences.



2. Al-Shadwi, Khalid Mohammed. (2021). Artificial Intelligence and Contemporary Legal Transformations. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Qanuni.
3. Al-Saadi, Ahmed Hassan. (2020). Introduction to Artificial Intelligence and Its Legal Applications. Baghdad: Dar Al-Jami'a.
4. Al-Sharif, Abdullah. (2020). Mixed Systems in Constitutional Review: A Reading of Comparative Experiences. Journal of Constitutional Law, University of Baghdad.
5. Al-Tamawi, Suleiman. (2006). Al-Wasit fi Al-Qanun Al-Dusturi (The Medium in Constitutional Law). Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
6. Abdel-Hamid, Ramadan. (2012). The Supremacy of the Constitution and the Role of the Constitutional Judiciary in Its Protection. Alexandria: Dar Al-Matbu'at Al-Jami'ia.
7. Abdel-Fattah, Mohammed Abdel-Baqi. (2019). Legal Responsibility for Algorithmic Decisions. Journal of Contemporary Legal Studies.
8. Ali, Hamdi Abdel-Rahman. (2015). Reviewing the Constitutionality of Laws: Between Theory and Practice. Alexandria: Dar Al-Jami'a Al-Jadida.
9. Al-Masri, Shafiq. (2004). Constitutional Justice: A Comparative Study. Beirut: Al-Mu'assasa Al-Jami'ia lil-Dirasat.
10. Darwish, Ibrahim. (2010). Constitutional Justice in the Arab World. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
11. Saad, Ahmed Mohammed. (2018). Review by Way of Exception of Unconstitutionality in the French Constitution. Journal of Legal Research, Ain Shams University.
12. Laila, Mohammed Kamel. (1999). Political Systems and Constitutional Law. Cairo: Dar Al-Ma'arif.